مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962 / E-ISSN 2572-0147
المجلد 08، العدد 02- جوان 2021

OEB Univ. Publish.

مقاربة قانونية لإدماج الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

A Legal Approach to Integrating the Informal Economy in Algeria

مرداسي شوقي*[1]، معتوق سامية[2]

[1] جامعة أم البواقي، الجزائر chaouki.merdaci@gmail.com

[2] جامعة أم البواقي، الجزائر etude001@hotmail.fr

تاريخ التسليم: 2020/03/05، تاريخ المراجعة: 2020/05/02، تاريخ القبول:2020/06/07

الملخص

يناقش هذا البحث بالدراسة والتحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، مما يتطلب الإحاطة بأسباب نشأتها ومبررات نموها وانتشارها وفي مقدمتها المنظومة الضريبية التي تعد عاملا مشجعا أو معيقا لها، مما يتطلب خضوع هذه الأخيرة لعمليات المراجعة والإصلاح بما يتلاءم ومتغيرات البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها.

إذ توصل البحث الإستقرائي و التحليلي لظاهرة الإقتصاد غير الرسمي و جملة الإجراءات و التشريعات القانونية الواردة في قوانين المالية العادية و التكميلية أن الدولة الجزائرية اتخذت العديد من التدابير التشجيعية والتحفيزية أولا لإدماج هذا الإقتصاد في الدائرة الرسمية ، كما كانت هناك تدابير ردعية زاجرة لهاته الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد غير الرسمي، التهرب الضريبي، الإصلاح الضريبي، إدماج

Abstract

This research discussed with study and analyses the phenomenon of informal economy, which led to framing of the causes of its establishment, yet, the justifications of its growth and spread, especially the taxation system which is considered as a motivated factor or vice versa (barrier) ; that demand a submission of this latter to operations of audit and setting with what is needed with the variable of economic and social atmosphere around.

Inductive and analytical research on the phenomenon of the informal economy and all the legal procedures and legislations mentioned in the regular and complementary financial laws have concluded that the Algerian State has taken many encouraging and incentive measures to integrate first this economy in the formal circle, and there were deterrents in effect for this phenomenon.

Key words: informal economy, tax evasion, tax reform, integration

*المؤلف المراسل

المقدمة

نجد أنه في الآونة ظهرت ونمت بشكل كبير ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي مهددة بإبطاء عملية التنمية و الحد من التوسع الاقتصادي، ورغم أنها ليست قضية جديدة إلا أن بروزها كقضية عالمية تضرب بجذورها في كافة دول العالم المتقدم منه و النامي جاء مؤخرا، و تؤكد الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1988– 2000 تزايد معدلات هذه حيث تبين أن تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي تراوحت ما بين 35 %–44% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية، و بنسبة تراوحت ما بين21%–30 % من إجمالي الناتج المحلي في بلدان التحول الاقتصادي، وبنسبة تراوحت ما بين 14%–16% من إجمالي الناتج المحلي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي.

والجزائر ليست استثناء من الواقع الموصوف أعلاه، وتتميز كغيرها من البلدان النامية بوجود اقتصاد غير رسمي كبير ومتزايد، حيث ظهر وتطور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر بصفة مذهلة إلى أن التصق كعنصر يكاد يكون هاما في المشهد الإقتصادي والإجتماعي، وهذا تحت التأثير المتراكم لعوامل داخلية وعولمة مفروضة بسبب عدم التحضير الملائم لانعكاساتها على بلدنا، ورغم صعوبة تقديره و حسابه بشكل دقيق نظرا لأن من يشترك في هذه الأنشطة لا يرغب في الكشف النقاب عن نفسه إلا أن كل المؤشرات تؤكد تضخم حجم العمليات و الأنشطة خارج الإطار الرسمي، و إن كانت أغلب المجتمعات تحاول السيطرة و التحكم في هذه الأنشطة من خلال العديد من الإجراءات التأديبية أو من خلال التعليم و التثقيف، مما دفع بالمفكرين و الاقتصاديين بالبحث عن قياس و التقليل من وتائر هذه الظاهرة.

وهو ما يضعنا أمام إشكالية رئيسية حول جدوى الإصلاحات الضريبة في القضاء أو على الأقل التخفيف من حدة الظاهرة في الإقتصاد الجزائري.

المحور الأول: الإطار النظري للإقتصاد غير الرسمي

تميز إستخدام مصطلح "**الإقتصاد غير رسمي**" بقدر كبير من عدم الدقة في البداية، ومازال حتى الآن يثير إشكاليات عدة في إطار وضع إطار نظري ومفاهيم له وقد تضافرت عوامل عديدة في جعل تعريف الإقتصاد غير الرسمي أمرا عسيرا، وتتلخص تلك العوامل في جانبا منها،

بتنوع الأطر النظرية والمنهجية، وتباين المجتمعات في أوضاع الإقتصادية والسياسية وسياقاتها القانوني... كما ترجع صعوبة التعريف من جانب آخر إلى مشكلات خاصة بالمفهوم نفسه، في مقدمتها تعدد وتنوع المصطلحات التي تستخدم كمترادفات، وأخيرا اتساع حدود المفهوم ليشمل كما هائلا من الأنشطة المتنوعة.

1-إشكالية التعريف

لقد إنعكست هذه الصعوبات في شكل تعدد في تعريفات الإقتصاد غير الرسمي، حتى أن معهد جورجيا للتنمية استطاع أن يحصر خمسين تعريف للاقتصاد غير الرسمي، تستخدمها خمس وسبعين دولة في عام 1975 ولا يقتصر الخلاف في تعريف الإقتصاد غير الرسمي على تعدد التسميات، بل إن تعدد وتشعب المجالات الدارسين والباحثين في الموضوع، وفي تعاملهم بطرح المهتمون مقاربات ومنظورات مختلفة وهذا إنطلاقا من تخصصات علمية كبيرة.

1-1-الجانب المحاسبي

تعتبر من المقاربات الأكثر إستعمالا في تعريف الإقتصاد غير الرسمي، ووفقا لهذه المقاربة فإن نشاطات الإقتصاد غير الرسمي لا تقيد في الناتج الداخلي الخام (PNB)، ومن أبرزهم غوتمان (Gutmann 1977) وفييج (Fiege 1979) اللذين أشارا إلى أن الاقتصاد غير الرسمي "ينصرف إلى الناتج القومي غير المحسوب ، أو ذلك الجزء من الناتج الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي، ولكنه لسبب أو لآخر لم يدخل في حسابات الناتج القومي". **(نبيه، 2008)**

وطبقا لهذا التعريف فإن الاقتصاد غير الرسمي ينحصر في مجموعة من الأنشطة المشروعة، غير المرخصة لعدم تسجيلها في السجلات الرسمية، وبالتالي لا تدخل القيمة المضافة لها، أو الدخول المتولدة عنها ضمن حسابات الناتج القومي مثل: الإنتاج غير المعلن عنه في قطاعات متنوعة زراعة، صناعة، قطاع التجارة، وقطاع النقل والمواصلات...

ومن جهة أخرى نجد فيتو تونزي (Vito Tanzi 1982) يرى بأن الاقتصاد غير الرسمي "ينصرف إلى مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية، أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية". **(أندراوس، 2005)**

وهذا التعريف يشير إلى أن حسابات الناتج القومي تعتمد إلى حد ما على المعلومات الضريبية، ومن ثم فإن التهرب من دفع الضرائب سيترتب عليه حتما عدم القياس الدقيق للناتج القومي.

1-2-الجانب القانوني

وقد ذهب البعض إلى مقاربة الإقتصاد غير الرسمي بالقياس إلى مفهوم اللاقانونية، وبالرجوع إلى هرناندو سوتو Hernando De Soto الذي كان المبادر لفكرة اللاقانونية، والذي يعرفها بأنه سلوك يترجم بالتخفي من التشريعات والقوانين الإقتصادية، ويرجع هذا السلوك حسب هرناندو سوتو بفرض القانون لقواعد تتجاوز الإطار القانوني المقبول اجتماعيا، حيث إحترامها يبدو مكلفا لذلك يلجأ الأفراد للعمل على هامش هذه القوانين أو في الظل.

2-تصنيفات الاقتصاد غير الرسمي

يتبين من خلال إستعراض الأدبيات المتعلقة بظاهرة الإقتصاد غير الرسمي أن تصنيفات عدة قد وضعت له، منها ما يركز الدوافع التي تؤدي إلى ظهور الأنشطة اللارسمية أو درجة إلتزام الوحدات بكافة الالتزامات التي تصبغ عليها الصفة الرسمية، أو على الجانب القانوني... مما أفرز أشكال عدة لهذا الإقتصاد نذكر منها:

2-1-الاقتصاد النفقي

يتعلق الأمر هنا بوحدات إنتاجية (أو مشروعات) تقوم بأنشطة مشروعة، لكن جزء من النشاط أو كله يتم إخفاءه عمدا لأسباب نذكر منها: **(Organisation de coopération et de développement, 2003)**

- التهرب من الضريبة على الدخل، الرسم على القيمة المضافة، أو رسوم أخرى، عن طريق التصريح الجزئي بالإنتاج والدخل؛
- التهرب من دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي؛
- عدم احترام معايير العمل المنصوص عليها قانونا (الحد الأدنى للأجور، الحد الأقصى لساعات العمل، معايير الصحة والسلامة...).

2-2-الإقتصاد غير المشروع

يتضمن كافة الأنشطة (نقدية أو غير نقدية) التي تنتج سلع وخدمات محرمة الاستخدام والتعامل (أسلحة، مخدرات، سرقة آثار، المتاجرة بالبشر، زراعة المخدرات...)، **(حيان، 2006)** أو لكون هذه الأنشطة مخالفة للوائح التي تضعها الدولة لتنظيم المعاملات بين المؤسسات والأفراد، أو لتحقيق أهداف اقتصادية. مثل السوق السوداء لبعض السلع، إنتاج سلع في معامل غير مرخصة، أعمال الأجرة، دكاكين وورش غير مسجلة، دروس خصوصية، أعمال الأجرة، عقود من الباطن غير موثقة... فمناط اللامشروعية في الحالة الأولى هو النشاط لا السلعة، اما الحالة الثانية فهو التعامل.

2-3-الاقتصاد غير الرسمي

خلافا للشكلين السابقين يعرف الاقتصاد غير الرسمي بالرجوع إلى وحدات الإنتاج المؤسساتية، بأنها تلك التي تتصف بأنها غير قابلة للقياس، ولا تخضع للضرائب، وغير مسجلة، وعدم التسجيل هنا ليس بسبب تعمد أصحابها التهرب من الضرائب أو قوانين العاملين بل لأسباب اقتصادية، تنظيمية، إدارية بحتة.

2-4-الإقتصاد غير المنظور

وبناءا عليه يمكن إعتبار هذه المقاربات الثلاث كجزء من مقاربة أشمل وهي "الإقتصاد غير المنظور"، هذا الأخير تم اعتماده من طرف منظمة التنمية والتعاون L'OCED سنة 1999، ويضم الإقتصاد غير المنظور إضافة إلى الأصناف الثلاثة المذكورة أعلاه الإنتاج المنزلي لغرض الاستعمال النهائي.

المحور الثاني: الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

الجزائر كغيرها من البلدان النامية تعاني من آفة الإقتصاد غير الرسمي، التي تطورت متخذتا صورا وأشكالا وأبعادا متعددة، لكن الملفت للإنتباه هو التغير الملاحظ في مسار وحجم هذه الظاهرة. فعلى الرغم من أنها ظهرت وترسخت في الإقتصاد الجزائري منذ عهد الاستعمار. إلا أن الإهتمام بها لم يظهر إلا مع بداية تطبيق برامج التعديل الهيكلي والإنفتاح على إقتصاد السوق بداية من 1990، فقد أصبح هذا التاريخ نقطة التحول التي يقاس عليها تشخيص ووصف هذه الظاهرة

نتيجة تردي أوضاع الشغل، وإرتفاع معدل البطالة، وحل المؤسسات وإتساع دائرة الفقر... وغيرها من الإختلالات المتحكمة في توسع ونمو الإقتصاد غير الرسمي إلى درجة أصبح يمثل فيها ظاهرة متأصلة في الإقتصاد الجزائري، تتغير تبعا للظروف السياسية، الإقتصادية والإجتماعية.

1-تطور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر وعوامل إنتشاره

المرحلة الأولى: 1966-1990

عرفت هذه المرحلة تطورا تنمويا على جميع الأصعدة بفضل حجم الاستثمارات الضخمة التي تم تخصيصها للنهوض بالاقتصاد الوطني خاصة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية حيث انتقلت نسبة الاستثمار من 35% سنة 1970 إلى 46% في سنتي 1978 و1979 واستحوذت الصناعة بصفة عامة فيها على النسبة الكبرى (52 % من حجم الاستثمارات الإجمالية في الفترة 1970- 1973، ونسبة 43,4 % في الفترة 1974-1977 ونسبة 62 % في سنتي 1978 و 1979). **(الدراجي، 2010)**

وكنيتجة لكل ما سبق إنخفض معدل البطالة (1967-1979)، وزادت عدد الوظائف الجديدة بمتوسط 43000 وظيفة خلال المخطط الثلاثي 1967-1969 إلى أن تجاوزت مليون وظيفة سنة 1979، أي أنها ارتفعت بأكثر من 2.3 مرة وهذا على الرغم من النمو الديموغرافي المتزايد والذي وصل معدله إلى 3.4% سنة 1978، (عدون) وعليه فقد شهد سوق العمل في بلادنا تطورا إيجابيا خلال هذه الفترة، من حيث زيادة مناصب العمال الدائمة والمؤقتة.

يبدوا أن الإقتصاد غير الرسمي في هذه المرحلة كان مجسدا من خلال السوق الموازية، هذه الأخيرة التي كانت تتغذى من خلال قنوات الندرة بسبب الانطلاق في الاستثمارات الضخمة ذات الرأسمالية العالية، وما رافقها من نقص في المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة، والتي تسمح للأكثر حيلة من الحصول عليها وإعادة تصريفها بأسعار مرتفعة ما أدى إلى ظهور سوق رسمي وسوق موازي له، وما ساعد على الاندفاع أكثر فأكثر بإتجاه السوق الموازية هو وجود أسعار إدارية جامدة، لا تسمح بضمان التوازن بين الإنتاج والطلب الفعال، مما أدى إلى تجميد آليات السوق، وبالتالي الأسعار وبالتالي التخصيص الأمثل للموارد مما أفرزت بعض الممارسات السلبية خلال سنوات الثمانينات نذكر منها:

- ظهور ما يسمى" بتجارة الحقيبة" أو "الطراباندو" و"البيع تحت الطاولة". إن توجه الشباب البطال إلى السوق الموازية يعود سببه إلى أن هذه السوق تدر بالربح السريع دون أي تكلفة في ظل عجز السوق الرسمية عن توفير المنتجات والسلع الإستهلاكية، ورغم المصادقة على برنامج مكافحة الندرة (PAP) لمحاولة تزويد السوق الوطنية بالمنتوجات الإستهلاكية والصناعية الضرورية من خلال السماح بإستيراد هذه المنتوجات، حيث بلغت هذه الواردات سنة 1989 حسب مصالح المجلس الوطني للتخطيط (CNP) قرابة 4.7 مليار دينار. (Conseil National et Social, 2005) غير أن هذا البرنامج نتج عنه نمط إستهلاك مصطنع، وميل قوي لدى المجتمع بإتجاه التخزين، وهذا الأخير كان متعمدا من الأطراف الفاعلة في المجتمع، وأدى إلى ظهور بارونات المضاربة أو تجار الإحتكار.

- إتسعت من جهتها سوق العملات الأجنبية بشكل ملفت للإنتباه نتيجة التباين الكبير بين السعر الرسمي والسعر المتداول في السوق السوداء الذي يقارب السعر الحقيقي للعملة، ما نتج عنه إنخفاض شديد في تحويلات المهاجرين في السوق الرسمي ولجوئهم إلى السوق السوداء، حيث تشير الإحصائيات أن المبالغ الحقيقية التي يحولها الجزائريون من فرنسا إلى بلدهم الأصلي تقارب 3 ملايين دولار سنويا، ولكن أقل من 10% فقط يحول عبر الشبكات الرسمية، والباقي تمر عبر الشبكات الموازية التي تغذي السوق المالية غير الرسمية. **(الدراجي، 2010)** وحسب تقرير للمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي فإن ظاهرة صرف الدينار في السوق الموازية التي بدأت سنة 1976 أين لوحظ ميول تحويلات مدخرات العمال من فرنسا إلى إنخفاض تدريجي، وتتجه لصالح السوق الموازية للنقد والبضائع، بعد ما كانت هذه التحويلات تتم بصورة عادية عبر القنوات الرسمية المتمثلة في البنوك، البريد، الخزينة العمومية...

المرحلة الثانية: 1986-2008.

إن الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة مع بداية التسعينات أدت إلى إختفاء العوامل التي كانت سببا في إنتشار الإقتصاد غير الرسمي للتوزيع (رفع الدعم عن أغلب المواد، التخلي عن

إحتكار الدولة، تحرير التجارة،...). ولكن في المقابل، فإن الآثار السلبية لهذه الإصلاحات بفعل الفهم الخاطئ لها تارة، والمضلل تارة أخرى أدت إلى ظهور ممارسات إقتصادية لم تتمكن الدولة من تحديدها والسيطرة عليها، فتطورت نشاطات الإقتصاد غير الرسمي التي كانت موجودة سابقا متخذتا أشكال مشروعة وأخرى غير مشروعة.

مهما يكن فإن الإقتصاد غير الرسمي الذي إنتشر في الإقتصاد الموجه أين إحتكرت الدولة التجارة الخارجية، إزدهر وإتسع في فترة الإنتقال إلى إقتصاد السوق أين إنفتحت الأبواب أمام الجميع وهذا راجع للعوامل التالية:

- تعتبر البطالة السبب الرئيسي للتشغيل غير الرسمي، وهذا نظرا لتأثيره المباشر والواضح على دخول الأفراد، وبإجراء مقارنة بسيطة بين معدلات البطالة قبل وبعد الإصلاحات وبرنامج التعديل الهيكلي يتضح لنا أن معدل البطالة لم يتغير كثيرا. فالملاحظ أن معدل البطالة قد بلغ سنة 1999 حوالي 29.3%، أي ما يقارب حجمها سنة 1966 والمقدر بـ 33% وإن كان الإصلاح الهيكلي قد ساهم في تفاقمها بشكل أو بآخر من خلال موجة التسريحات الناتجة عن تطبيق الخوصصة.
- يعتبر الوضع الأمني عاملا أساسيا في ظهور الإقتصاد غير الرسمي ونموه في الجزائر، إذ أن ضعف مؤسسات الدولة في تأدية مهامها خلال فترة اللاستقرار الأمني، أدى إلى إتساع حجم الأنشطة غير الرسمية. فالظرف الأمني الذي مرت به الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين أدى إلى تدمير البنية الإقتصادية، وتوقيف عجلة التنمية في بلادنا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن النزوح الجماعي للسكان من المناطق الريفية المتضررة بشدة من جراء إنعدام الأمن أدى إلى إحداث زيادة في العمالة المحتملة.
- إرتفاع الأعباء الجبائية وشبه الجبائية على هذه المؤسسات، فالثقل المفرط للضرائب وأعباء الأجور، والأعباء الإجتماعية دفع عدد هام من المؤسسات نحو القطاع غير الرسمي، ففي دراسة قام FEMISE (Forum Euro Méditerranéen économique) حول الإقتصاد غير الرسمي، شملت 200 مؤسسة في الجزائر وكان الهدف في جزء ما من هذه

الدراسة معرفة أي الأسباب أكثر إعاقة لممارسة الأنشطة الإقتصادية. وتم طرح السؤال الآتي على أرباب العمال: **(FEMISE, 2005)**

من بين مختلف أنواع الأنظمة والمعايير أي منها ترى أنها الأكثر إعاقة في ممارسة نشاطك؟

- النظام الجبائي
- لوائح العمل
- معايير النظافة
- معايير السلامة

وكانت الإجابات كالتالي:

- 81% من أرباب المؤسسات يرون أن النظام الجبائي هو الأكثر إعاقة.
- 12 % من أرباب المؤسسات يرون أن لوائح العمل هو الأكثر إعاقة.
- 4% من أرباب المؤسسات يرون أن معايير النظافة هو الأكثر إعاقة.
- 2% من أرباب المؤسسات يرون أن معايير السلامة هو الأكثر إعاقة.

إن النسب أعلاه تؤكد أن النظام الضريبي يعتبر من بين العوائق لممارسة أي نشاط، وعليه تعتبر الضرائب كأحد أهم العوامل للانخراط في الإقتصاد غير الرسمي. فبسبب ثقل الأعباء الجبائية والإجتماعية يميل الأفراد إلى للتهرب من الضرائب، إما عن طريق عدم التصريح كليا أو التصريح الجزئي وإخفاء الجزء الباقي.

وفي نفس السياق من الدراسة طرح على أصحاب المؤسسات سؤال آخر وهو الآتي:

من أجل الهروب من بعض الإلتزامات (ضرائب، إجراءات إدارية...) هل تفضل؟

- عدم التصريح بجزء من النشاط.
- دفع قيمة إضافية من المال لموظف عمومي (رشوة).

وكانت النتائج كالآتي:

- 90-% من أرباب المؤسسات يفضلون عدم التصريح بجزء من نشاطهم
- 10% من أرباب المؤسسات يفضلون دفع مبلغ إضافي من المال.

2- مظاهر الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يتميز الإقتصاد غير الرسمي بتنوع كبير سواء على مستوى الأنشطة أو على مستوى العاملين به، حيث يغطي قطاعا عريضا من فئات وطبقات متعددة من المجتمعات، وذلك ابتداء موظفي الدولة وأصحاب المؤسسات وإنتهاء بأقل الطبقات نفوذا والذين يحصلون على دخول غير معلنة، ويظهر هذا الإقتصاد في جل الأنشطة بقطاعات الفلاحة، الصناعة، البناء، النقل والتجارة...

وفي هذا الإطار تؤكد الشواهد الواقعية أن أنشطة الإقتصاد غير الرسمي تتخذ أشكالا تتدرج ضمن نمطين سائدين من الأنشطة المشروعة وغير المشروعة.

2-1- الأنشطة غير الرسمية المشروعة

إن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي مرت بها الجزائر في سياق الإنفتاح الفوضوي لإقتصاد السوق أدت إلى ترسيم السوق غير الرسمية، حيث كشف تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي الذي أعدته لجنة علاقات العمل المتعلق بالسداسي الأخير من سنة 2003 عن وجود أكثر من 700 سوق غير رسمية تتربع على حوالي 2.7 مليون مربع هكتار وتنشط فيها 100000 شخص، أي ما يعادل 14% من التجار المقيدين في السجل التجاري، (Conseil National et Social, 2005) وأبرز هذه الأسواق سوق "تاجنانت" بولاية ميلة، وسوق "دبي" بالعلمة ولاية سطيف

2-2-الأنشطة غير الرسمية غير المشروعة

إن الأنشطة غير الرسمية في هذه الحالة تتجلى في محاولة إختراق القانون، ورغم عدم شرعية هذه الممارسات إلا أنه أصبح مسامح بها نسبيا، بل وأصبح ينظر إليها كشكل أو نموذج أو نشاط عادي ممن يفضلون الربح السريع. ويشمل الإقتصاد غير الرسمي كل من الأنشطة غير المصرح بها أو شبه المصرح بها، البيع بدون فاتورة، والرشوة...

- **التهرب الضريبي:** كشكل من أشكال الإقتصاد غير الرسمي، يعتمد المتهرب الجزائري على بعض التقنيات التي تجعله يتهرب كليا أو جزئيا من دفع الضريبة.

- **الغش الاجتماعي:** بالنسبة لقطاع الضمان الإجتماعي يعتبر الإقتصاد غير الرسمي خطرا حقيقيا ولا يوجد على مستوى المؤسسات الصغيرة فقط، ولكن أيضا على مستوى المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، والشركات التجارية وشركات الخدمات، وأمام ضخامة هذه التهربات قام الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (CNAS) بمراقبة السداسي الأول لسنة 2001 على مستوى 5 ولايات تعلقت بـ 6096 رب العمل.

3- آثار الإقتصاد غير الرسمي على الإقتصاد الجزائري

لا توجد معطيات إحصائية دقيقة لتقدير حصة الإقتصاد غير الرسمي داخل الإقتصاد الوطني، وبالتالي قياس درجة التأثر المباشر وغير المباشرة للأنشطة الإقتصادية غير المهيكلة. وتكمن الصعوبة في الطبيعة الخفية والمعتمة للتعاملات التي تتم في هذا الإقتصاد.

- يعد قطاع التجارة القطاع الرئيسي الذي ينشط فيه ممارسي الإقتصاد غير الرسمي، أو ما يعرف بالتجارة غير الرسمية التي توسعت بشكل متسارع عن بقية الأنشطة الأخرى فإرتفاع معدلات الضريبة من جراء غلق مؤسسات القطاع العام، تحرير التجارة الخارجية وإنفتاح الإقتصاد الوطني على الخارج، القطاع التجاري خلال الفترة 2001-2008 أكبر نسبة من النشاطات غير الرسمية. فمن بين 1.14 مليون شخص يشتغلون في القطاع التجاري، يشتغل 548 ألف بصفة قانونية، مقابل 592 ألف يشتغلون بطريقة غير قانونية، أو ينشطون من دون وجود قانوني لنشاطاتهم، ويوجد من بين الذين يشتغلون بصفة قانونية 100 ألف غير مصرح بهم لدى مصالح الضمان الإجتماعي، وبإضافة الرقم إلى 700 ألف وظيفة غير قانونية وهو ما يعادل 60% من العاملين في القطاع التجاري. **(بوكروح، 2009)** إن غياب المنافسة ما بين المؤسسات في فروع اقتصادية كاملة نظرا لأن السعر في السوق غير الرسمي لا يأخذ بعين الاعتبار مختلف التكاليف ذات الصلة بالالتزامات الجبائية والإجتماعية، وهنا يلاحظ أن الأسعار التي تطرحها المؤسسات التي تستجيب للمعايير تكون أسعارها أعلى من التي تطرحها المؤسسات غير الرسمية، ومن ثم ينتج عن ذلك عدم وجود نمو جيد لتحسين الإنتاجية.

4-مجهودات الجزائر في إدماج الإقتصاد غير الرسمي

لقد بذلت الجزائر مجهودات كبيرة لإدماج أو احتواء الإقتصاد الموازي و هذا من خلال تبني عدة إصلاحات تشريعية جبائية، هذا منذ عهد الانفتاح الإقتصادي مع بداية تسعينات القرن الماضي

، و خاصة من الناحية الجبائية مع إصلاحات سنة إثنان و تسعون تسع ماءة و ألف 1992 ، و كذلك باستحداث صيغ جديدة أكثر مرونة في سوق العمل، و مواصلة لمنهج هذه الورقة البحثية سنورد بعض الإجراءات الجبائية و شبه الجبائية لإدماج الإقتصاد الغير الرسمي ، و كذا تشجيع الإستثمار بعبارة أخرى تحسين مناخ العمال و هذا خلال الفترة الممتدة بين سنة 2010 – 2020 من خلال التطرق لجملة الإجراءات المتخذة من خلال قوانين المالية العادية و التكميلية لهذه الفترة ، حيث كانت فلسفة الإصلاحات الجبائية مركزة على بعدين رئيسيين ، تبسيط الضريبة و توسيع الوعاء ، من خلال تخفيف الضغط الجبائي و تبسيط الإجراءات للمكلفين بالضريبة ، و منه سنتطرق لجملة هذه الإجراءات بتسلسل تاريخي :

4-1-قانون المالية 2010

تم رفع سقف الخضوع للضريبة الجزافية الوحيدة إلى 5 مليون دينار و هذا في المادة 14 ،تم تخفيض الإشتراك في الضمان الإجتماعي من 24 إلى 7 % بالنسبة لعقود العمل المدعمة لفائدة الشباب حسب المادة 45 .

4-2- قانون المالية التكميلي 2010

تم رفع الغرامات على الغشاشين من خلال المادة (07) ، و تم التأكيد في هذا القانون على طرق الدفع للاستفادة من الخصم على القيمة المضافة من أجل الحد من التهرب الضريبي باستخدام الفواتير الوهمية مثلما أشرنا في الفصل الثاني من هذه الورقة البحثية ، كما تم في هذا القانون ضمن المادة 18 منه تنظيم عملية تحرير محضر التلبس الجبائي في الظروف التي تشكل تهديد في تحصيل الديون الجبائية من قبل المكلفين بالضريبة .

4-3- قانون المالية 2011

تم إستثناء تجار المعادن الثمينة من الخضوع للضريبة الجزافية الوحيدة ليصبحو في النظام الحقيقي ليعود بعد سنة للنظام السابق ؟؟؟؟

واحتوى هذا القانون كذلك على عدة إجراءات جبائية توضيحية تزيل اللبس على عدة تشريعات عامة،ماترك الباب مفتوح للإجتهادات الشخصية ، كما تم فتح المجال للديوان الوطني

للإحصاء للإستفادة من قاعدة البيانات الموجودة على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري خدمة للإقتصاد الوطني.

4-3- قانون المالية التكميلي2011

تضمن عدة تدابير لدعم تشغيل الشباب و توفير مناصب الشغل، خاصة صندوق دعم تشغيل الشباب و الصندوق التأمين على البطالة و صندوق دعم القرض المصغر المصغر ، إذ منحت إمتيازات جبائية و شبه جبائية إضافية كما زادت مدة هذه الإمتيازات .

كما تضمنت المادة 12 من هذا قانوني إجراء تحفيزي للنشاطات التجارية الصغيرة المقامة حديثا في الأماكن المهيأة من طرف الجماعات المحلية من خلال إعفاء هذه النشاطات تماما من الضرائب لمدة سنتين مع تخفيض هذه الضرائب للثلاث سنوات اللاحقة و ***هذا من أجل إدماج هذا القطاع في الدائرة الرسمية بصفة متدرجة.***

4-4- قانون المالية 2012

تم تشديد العقوبات المنصوص عليها في المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة من خلال المادة 13 لكل من حاول التملص باللجوء إلى أعمال تدليسية في إقرار وعاء أي ضريبة أو حق أو رسم خاضع له أو تصفيته كليا أو جزئيا قد تصل العقوبات إلى الحبس لمدة 10 سنوات و تضاعف هذه العقوبات في حالة العود .

4-5- قانون المالية التكميلي 2012

لم يتضمن أي إجراءات أو تدابير جديدة تدخل ضمن إهتمامات هذه الورقة البحثية ، حيث تضمن 6 مواد فقط أهمها تضمنت إعادة تثمين معاشات التقاعد بتدخل من الخزينة العمومية.

4-6- قانون المالية 2013

إعادة النظر في جدول حساب الضريبة على الأملاك ليرفع الحد الأدني إلى 50 مليون دينار من خلال المادة 5 المعدلة للمادة 281 مكرر 8 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، تشديد المراقبة إزاء المتلبسين جبائيا وإقصاءهم من كافة الإمتيازات الجبائية حسب المادة 12 ،منحت إمكانية تخفيف الغرامات أو الزيادات الجبائية بصيغة تعاقدية حسب المادة 18 من أجل تحفيز المكلفين على دفع الضرائب المتأخرة.

4-7- قانون المالية 2014

منح إمتيازات إضافية للشباب أصحاب المشاريع في مناطق الجنوب الكبير و مناطق من الهضاب العليا المستفيدة من صندوق تنمية الهضاب ، كما تضمن هذا القانون عدة تدابير لتشجيع الإستثمار الوطني و الأجنبي خاصة المحول للتكنولوجيا .

4-8- قانون المالية 2015

تم توحيد معدل الضريبة على أرباح الشركات ليصبح 23 % حسب المادة 12 ، توسيع مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة لتشمل الأشخاص المعنويين بعبارة أخرى تحوى كذلك على الضريبة على أرباح الشركات مع رفع سقف الطبيق لرقم أعمال في حدود 30 مليون دينار مع إلغاء النظام المبسط حسب المادة 6 و نظام التصريح المراقب و أرباح المهن غير التجارية ، ليصبح التشريع الجبائي الجزائري بنظامين فقط ، جزافي و حقيقي فقط ، كما تم إلغاء المادة 87 مكرر من علاقات العمل لإستبدالها بمواد أخرى .

4-9- قانون المالية التكميلي 2015

تم تأسيس برنامج الإمتثال الجبائي الإيرادي حيث تكون الأموال المودعة في البنوك من طرف كل شخص طبيعي مهما كانت وضعيته محل إخضاع جزافي يحرر بمعدل نسبته 7 % ، حيث تكون هذه الأموال من مصدر مشروع و لاترتبط بأي فعل يجره قانون العقوبات و التشريع المنظم لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب ، بعبارة أخرى جاء هذا البرنامج لإمتصاص الكتلة النقدية الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي مع فرض رسم جزافي صغير بالمقارنة مع الضرائب المفروضة على المكلفين ، و قد اعتبر هذا الإجراء عفو جبائي مقنع حيث يمتد لغاية 2016/12/31 أما حصيلة هذا الإجراء فهي غير متوفرة .

كما تضمنت المادة 57 تحفيزات للمؤمنين إجتماعيا لدفع إشتراكاتهم مع إلغاء عقوبات التأخر حيث يستمر هذا الإجراء لغاية نهاية الثلاثي الأول لسنة 2016 ، ضف إلى ذلك استحدثت

المادة 60 من هذا القانون نظاما خاص لغير المنتسبيين للضمان الإجتماعي بالتأمين على المرض و الأمومة بنسبة 12 % أي هذا الإجراء موجه للناشطين في السوق الموازية كذلك.

4-10- قانون المالية 2016

بداية من قانون المالية لهاته السنة دخلت الجزائر في مرحلة جديدة اتسمت بالتقشف الإقتصادي، من خلال بحثنا في مختلف مواد هذا القانون(95 مادة) عن بعض التدابير التي تهدف إلى إدماج الإقتصاد غير رسمي لم نجد إلا المادة رقم 58 التي أشارت إلى إمكانية إنشاء و تهيئة و تسيير المناطق الصناعية من قبل الخواص سواء في ملكيتهم أو في الأراضي المتحصل عليها في إطار الإمتياز ، مما يسهم في خلق مناصب شغل و دمج الإقتصاد الموازي في إطار منظم، إلا أن الملاحظة التي نورها أنه حتى كتابة هذا المقال مع بداية سنة 2020 لم ينشأ الخواص أي منطقة صناعية ، و ما حدث هو حصول بعض الصناعيين على العقار الصناعي التابع للأملاك الخاصة للدولة في إطار الإمتياز، مع تعطل أغلب مشاريع تهيئة المناطق الصناعية المسندة للخواص.

4-11- قانون المالية 2017

في هذا القانون نجد عدة تدابير تحفيزية لفائدة المستثمرين خاصة في مجال تركيب السيارات، كما ورد تعديل للمادة 79 من ق ض م ر م في المادة 3 من هذا القانون إذ نصت صراحة عن الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لفوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل للعقارات المبنية و غير المبنية التي دامت حيازتها أكثر من 10 سنوات ، إذا يعرف هذا المجال(مجال العقارات) نشاط كبير للإقتصاد الموازي ، كما أن هذا الإجراء من شأنه أن يسهم في تسوية وضعية العقارات المكتسبة دون نقل ملكية موثق، كما حدد هذا القانون تاريخ نهاية الإستفادة من الإجراء الموضوع في قانون المالية التكميلي لسنة 2015 المذكور أعلاه و الذي يقضي بالإعفاء من عقوبات التأخر الخاص بالصندوق الوطني للتأمين للعمال غير الأجراء محدد بتاريخ 31 ديسمبر 2016 و هذا ما بينته المواد 95 و 96 ، كما نجد المادة 96 من هذا القانون شددت العقوبات عن عدم التصريح بالعمال لدى مصالح الضمان الإجتماعي إذ وصلت إلى مليون دينار عن كل عامل،كما نجد تدابير ردعية أخرى مذكورة في المادة 106 إذ نصت على عقوبة ب 10000 دج في حالة رفض المراقبة التجارية من قبل المصالح المختصة أو عدم تقديم الوثائق في أجل 8 أيام ،

ومن ضمن التشريعات الحازمة المتخذة في هذا القانون نجد المادة 107 إذ خولت للمصالح القضائية تحصيل مبلغ العقوبات و المصاريف القضائية في أجل 06 أشهر بعد ملاحظة عدم تحصيل هذه المبالغ على مدار سنوات متتالية.

4-12- قانون المالية 2018

أهم إجراء اتخذ في هذا القانون لإدماج الإقتصاد غير الرسمي و توسيع وعاء الإشتراكات في الضمان الإجتماعي كان في المادة 97 منه ، وهذا بربط مصالح السجل التجاري مع مصالح الضمان الإجتماعي، اذ اعبر ت هذه المادة التصريح لدى مصالح السجل التجاري بمثابة تصريح لدى مصالح CASNOS ، كما نجد المادتين 98،99 شددتا العقوبات فيما يخص الوقاية الصحية ،الأمن و طب العمل إضافة لعلاقات العمل فيما يخص الأطفال و النسوة ، و هذا المجال الذي ينشط فيها الإقتصاد الموازي(عمالة الأطفال و النسوة دون وقاية صحية و أمن)،كما نجد المادة 111 ألزمت المتعاملين الإقتصاديين بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني للزبائن لتسهيل المعاملات و إلا فرضت عليهم غرامة ب 50000 دج ، إلا أن هذا الإجراء أجل تطبيقه فيما بعد إلى نهاية سنة 2020 و هذا ما سنفصل فيه أسفله، و من التدابير أيضا التي وجدناها في متن هذا القانون التي تهم في مراقبة و إدماج الإقتصاد غير الرسمي المادة 120 التي ألزمت بفوترة السلع (يلزم البائع بإعدادها و يلزم المشتري بطلبها و تسلم عند البيع أو تأدية الخدمة).

4-13 قانون المالية 2019

ما يلاحظ على هذا القانون أنه جاء مقتضب جدا و لم ترد فيه تدابير تشريعية كبيرة ، ربما يعزى هذا أنها كانت سنة الإنتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في 18 أفريل 2019 ، و ما وجدناه من تشريعات متمثل في المادة 06 التي عدلت المادة 176 من ق ض م ر م حيث أجبر مسيري المؤسسات على التأكد من هوية و معلومات المتعاملين معهم لتبرير المبالغ المدفوعة لهم ، و إلا فرضت عليهم الغرامة المذكورة في المادة 194-4 المستحدثة بموجب هذا القانون أيضا في مادته السابعة ، إذ تصل إلى 50 % من مبلغ العملية غير الصحيحة، و ما نذكره في هذا المقام أن هذا الإجراء جاء لسد فراغ قانوني يردع المتلاعبين بالتصرحات تحت مبرر أنهم ليسو ا مسؤولين عن التصريح الكاذب للمتعاملين معهم ، و مع توفر نظام معلوماتي للمركز الوطني للسجل التجاري و

المديرية العامة للضرائب ،أصبح من الممكن التأكد من المعلومات المقدمة من قبل المتعاملين الإقتصاديين.

4-14 قانون المالية 2020

ما يلاحظ على هذا القانون أنه جاء بترسانة قانونية طغت عليها التدابير الجمركية، و هذا بغية التحكم في عجز الميزان التجاري المسجل منذ سنة 2015 بصفة مضطرة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)، و كذلك تقليص العجز في ميزان المدفوعات الذي هضم إحتياطي الصرف الذي وصل إلى 62 مليار دولار مع نهاية سنة 2019 بعدما قارب 200 مليار دولار نهاية 2014 (bank- of-algeria, 2020)، أما ما نستطيع ذكره من تدابير لإدماج الإقتصاد غير الرسمي هو تحديد تاريخ 31 ديسمبر 2020 لتعميم استخدام أو إتاحة إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني أمام المستهليكين.

و أخير ما نستطيع قوله هو هل الإجراءات المتخذة من قبل الدول في محاولة لإدماج الإقتصاد الغير الرسمي في الدائرة الرسمية كانت فعالة أو لا ؟

لا نستطيع الإجابة عن هذا التسائل لغياب بيانات إحصائية ذات موثوقية ، و هذا ما حرصت عليه الحكومة الجديدة المنصبة بإعادة بعث وزارة الإستشراف و الإحصاء و تضمن أهم محاور برنامجها رقمنة المعاملات اللاقتصادية .

الخاتمة

إن عملية إدماج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الوطني تمر عبر القيام بمجموعة من الإجراءات ذات الطابع الإقتصادي (تعديل نظام الجماية الإجتماعية، سن قوانين أكثر عدالة وواقعية، إعادة النظر في النظام الضريبي وكفاءة تحصيل الضرائب والرسوم، وكذا السياسة التشغيلية...) الكفيلة بترجيح كفة المزايا على كفة التكاليف، وهنا نجد أنفسنا أمام إشكالية مهمة هل أن إتباع سياسة ضريبية تعتمد تخفيض معدل الضريبة بعدة نقاط سيساهم بالضرورة في القضاء على الإقتصاد غير الرسمي، الإجابة هي طبعا "لا" على إعتبار أن العاملين في هذا الإقتصاد يتمتعون بمعدل ضريبة فعلي يساوي 0، وبالتالي فإن الإجراء الإقتصادي لن يؤدي في أحسن الفروض إلا إلى تقليل الحافز نحو دخول المزيد من الأفراد، وهو ما يعوزنا إلى إجراء آخر وهو ذو

طابع إجتماعي يتضمن محاولة إقناع العاملين في الإطار غير الرسمي بالفوائد التي يتضمنها اندماجهم في الإطار الرسمي مع آليات لتعويض الخاسرين من عملية الإدماج. لكن الاقتصاد الجزائري يبقى دوما يضع علامات تعجب واستفهام أمام معظم الاقتصاديين، فمن خلال التجارب الدولية لاقت نجاحا في دمج الاقتصاد الموازي من خلال الإصلاح الضريبي الذي قامت به تلك الدول، إلا أن في الجزائر لم يلق النجاح المطلوب، ويعود السبب إلى أن الإصلاح الضريبي في الجزائر مازال يعاني من بعض المشاكل كالبيروقراطية والرشوة ، بالإضافة إلى أن النظام الضريبي ليس السبب الوحيد لانتشار الاقتصاد الموازي في الجزائر، فهناك أسباب أخرى لانتشاره كالبطالة مثلا التي عرفت نموا كبيرا في الجزائر في السنوات الأخيرة.

الهوامش

mazouz et autres, M. (juillet,1998). la société algérienne entre population et développement. *les documents du ceped*(8).

Bbellache, Y. (2010). L'économie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages- le cas de Bejaia »,,. *these doctorat , Présentée Pour l'obtention du Diplôme de docteur en sciences*, 51. l'Université de Bejaia (Algérie) et de l'Université, l'Université de Bejaia (Algérie) et de l'Université Paris -Est Créteil (France).

Conseil National et Social. (2005). *Secteur Informel Illusions et Réalités.* Algérie.

FEMISE. (2005). *Flexibilité du travail et concurrence sur le marché des biens et services : impact sur les conditions de travail et de développement de secteur informel en Algérie, au Maroc, et en*

Tunisie. Consulté le 10 2019, 16, sur http://www.roses-univ-paris1.fr, le 2

Organisation de coopération et de développement, e. (2003). *Manuel sur la mesure de l'économie non observé.* paris, France.

هني، أحمد. (1991). *إقتصاد الجزائر المستقلة.* الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية،. (بلا تاريخ). الجريدة الرسمية، العدد 6، المؤرخ في 10 فيفري 1981.

الدراجي، السعيد. (2010). الإقتصاد غير الرسمي، ماهيته، أشكاله، وأسباب تناميه. *الملتقى الوطني غير الرسمي، مساهمته ونتائجه على الإقتصاد الرسمي.* جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

أندراوس ,ع .و .(2005) .*الاقتصاد الظلي :المفاهيم-المكونات-الأسباب -الأثر على الموازنة العامة* .القاهرة :مؤسسة دار الجامعة.

مصيطفى، بشير. (2011). *حريق الجسد -مقالات في الإقتصاد الجزائري"، الطبعة الاولى.* الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع.

بن شهرة ,م .(2009) .*الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل)التجربة الجزائرية* .(عمان، الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع.

سالي، إبراهيم. (2011). الأسواق الموازية تهدّد نشاط 60 بالمائة من تجّار الذهب. *جريدة الأيام ، الصادرة يوم العدد 1893.*

حيان، سلمان. (2006). اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي. *جمعية العلوم الاقتصادية السورية*، 2.

بوكروح، عبد الوهاب. (9 جوان، 2009). عوائد القطاع الموازي على الاقتصاد الجزائري. *مجلة الرؤية الاقتصادية*. تاريخ الاسترداد 10 07، 2019، من http://demo.alrroya.com/ar/node/15415

بودلال، علي. (2008). مشكلة الإقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب والحلول. *مجلة العلوم الإنسانية* (37).

دادي عدون، ناصر. (2010). *البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

عبد الحميد نبيه، نسرين. (2008). *الاقتصاد الخفي*. القاهرة: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

هرناندو، سوتو. (2009). *سر رأس المال– لماذا تنتصر الرأسمالية في الغرب وتفشل في كل مكان آخر ترجمة: كمال السيد*. القاهرة، مصر: الهيئة المصرية للكتاب.

دبيح، مجيد ,ع 16) .أوت .(2009أرباح تجار سوق العملة ب'السكوار 'تتجاوز 180مليون سنتيم شهري، بتاريخ .27/06/2011*جريدة صوت الأحرار* 27/06/2019:doi .